المحاضرة الرابعة: النظام التجاري متعدد الاطراف

يقصد بالنظام التجاري متعدد الأطراف مجموعة القواعد والإجراءات والاتفاقيات والقرارات والمؤتمرات التي تحكم حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية

يهدف النظام التجاري متعدد الأطراف الى تحقيق نموًا في التجارة واستقرارا في اقتصاديات دول العالم المختلفة، و يمكن تحديد أهداف هذا النظام انطلاقا من أهداف الجات "GAAT 1947" م:

رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء من خلال تحقيق سياسة من شأنها التوسع في حجم التجارة الدولية وذلك برفع القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة الخارجية

السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء وضمان حجم كبير من الدخل الوطني الحقيقي تدريجيا وزيادة الطلب الحقيقي

تشجيع حركة رؤوس الأموال الدولية وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات الدولية

الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية من خلال الحفاظ على الثروات عن طريق الاستخدام العقلاني من أجل زيادة القوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني لكل دولة وتأمين التبادل التجاري بين الدول بوسائل وقواعد قانونية بالاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف، كانت اتفاقية "GAAT" بمثابة إطار لتسيير المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتعاقدة معتمدة على عدة مبادئ أهمها:

بتخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية. وكانت المفاوضات في الجولات المختلفة للجات تقوم على أساس التبادلية التي تعني أنه إذا عرضت دولة ما تخفيض التعريفة الجمركية على سلعة معينة فإن ذلك يكون مشروطًا بأن تحصل على تخفيضات من الدول الأخرى على سلع تهمها تصديريًا

تحرير التجارة الدولية

وهذا المبدأ يعرف بشرط الدولة الأولى بالرعاية ومفاده أنه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يسري تلقائيا على جميع الدول الأعضاء. وهذا المبدأ يعني المساواة في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء

عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية

بوضع ضوابط مثل تجنب سياسات الإغراق الذي يواجه بفرض رسوم ضد الإغراق. وكذلك تجنب دعم الصادرات الذي يواجه بفرض رسوم مضادة للدعم. كما أن على الدول اعتماد التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية

تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية

ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأنه عندما يتم استيراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة تصبح وكأنها سلعة وطنية وتعامل بنفس المعاملة التي تتعامل بها السلع المنتجة وطنيا دون تمييز

مبدأ المعاملة الوطنية

ويتضمن المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للدول النامية وذلك لزيادة معدلات التنمية بها. وقد تم إدخال هذا المبدأ في عام 1966 م في إطار جولة كينيدي

مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية

يعتبر هذا المبدأ وسيلة لدعم النظام التجاري الدولي وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة والقضاء على الصفة الثنائية في العلاقات التجارية الدولية. على أن تتم تسوية المنازعات بين الأطراف المتعاقدة بإحدى الوسائل التالية: التشاور. التوفيق أو التحكيم

مبدأ المفاوضات التجارية

أهم النتائج المنبثقة عن تأسيس (omc):

- 1- إقامة نظام متكامل أكثر إنصافًا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال إصدار قرار تحكيم ملزمة. وإنشاء آلية مراجعة السياسات التجارية لتحقيق شفافية الأنظمة التجارية الدولية.
- 2- دعم النظام القانوني للجات لاسيما إجراءات الوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق.
- 3- اعتبار الاتفاقيات المبرمة حزمة واحدة لا تقبل التجزئة ما عدا الاتفاقيات الجماعية التي تعتبر نقطة بداية لا نقطة نهاية في النظام التجاري العالمي. وهذا يعد مظهرًا من مظاهر المنظمة العالمية للتجارة.
- 4- التوصل إلى نظام أكثر انضباطًا وفعالية للرقابة على تنفيذ الاتفاقيات والقواعد والمبادئ للمنظمة العالمية للتجارة بوجه عام.

- 5- تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة وتوسيع قواعد الجات، لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية، المنسوجات والملابس، تجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار.

- 6- الاتفاق على الاستمرار في المحافظة على المعاملة التفضيلية للدول النامية بصفة عامة والدول الأقل نمو بصفة خاصة، فيما يتعلق بنطاق الالتزامات أو الفترة الزمنية الانتقالية الممنوحة لها لاستكمال التزاماتها، بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية المتعلقة بتنمية التبادل التجاري بين الدول النامية من خلال الترتيبات التفضيلية.

يعتبر تحرير التجارة من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة العنصر الرئيسي في الانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد العالمي وخصوصًا بعد سياسة الحماية التجارية التي اتبعتها كثير من الدول في السنوات السابقة وتنقسم المكاسب التي تعود على الدول من زيادة التجارة الخارجية عادة إلى مكاسب ساكنة ومكاسب ديناميكية، فبالنسبة للمكاسب الساكنة فإنها سوف تتحقق من زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدول وهذه المكاسب لن تقتصر فقط على الدول المتقدمة ولكن سوف تستفيد منها الدول النامية أيضا، أما بالنسبة للمكاسب الديناميكية فإنها تتحقق أساسا من المكاسب الخارجية والناتجة عن زيادة المنافسة والانتشار التكنولوجي والأثر الايجابي للإنتاجية على معدلات الادخار والاستثمار، ويمكن القول أن درجة استفادة الدول من جولة الأرغواي سوف تتحدد في ضوء إمكانياتها الاقتصادية ومدى مرونة سياساتها الاقتصادية وتعديل هيكلها الإنتاجي ليتلاءم مع الظروف الاقتصادية الدولية الجديدة التي سوف تتغير بعد تطبيق الاتفاقية.